الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الاشتغال في النحو العربي عند ابن مضاء الأندلسي في كتابه الرد على النحاة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالب(ة):
*- أسماء تيلباو
*- زوليخة بن جدو

إشراف الأستاذ(ة):
الجيلالي جقال

السنة الجامعية: **2016/2015**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، الذي أعننا ووفقنا في إتمام هذه الدراسة.

وبهذا أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المشرف <<**الجيلالي جقال**>> الذي تفضل على هذا البحث والذي لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه و لما قدمه لنا من تشجيع و إرشاد أثناء مراحل إنجاز المذكرة

وله على ذلك كل الشكر و الامتنان فجزاه الله خيرا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها.

نرجو من الله أن يكون عملنا وعملهم في ميزان الحسنات﴿ **يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ** ﴾ (الشعراء:88-89)

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، فكان أفضل الناس لسانا، وأعذب الخلق بيانا سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم خير البشرية وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن النحو العربي أكثر العلوم اللغوية التي شغل بها علماء العربية على مدى قرون طويلة، حيث يعد النحو مفتاح لتعلم العربية بفنونها المختلفة، وعلى الرغم من كل هذا تعرض للنقد الشديد الذي لم يوجه إلى واحد من علوم العربية الأخرى، لكون مواضيعه متعددة ومتشعبة، وعسره على المتعلمين.

ويعد باب الاشتغال في النحو العربي قضية شغلت أذهان علماء النحو القدامى والمحدثين، وهو خير دليل على صعوبة النحو العربي، فقد اختلفت الآراء النحوية في هذا الباب واشتد الخلاف بين النحاة، والاشتغال هو: كل اسم تقدم على فعل عمل في نصب ضمير الاسم المتقدم، وقد بني الاشتغال على قاعدة أن كل منصوب لابد له من ناصب، ولما كان الفعل قد نصب الضمير العائد للاسم، فلا يمكن أن يعمل في الاسم المتقدم، فقدّر النحاة عاملا آخر ينصب الاسم، وهو فعل محذوف يفسره المذكور.

هناك بعض النحاة هاجم نظرية العامل الذي يقوم الاشتغال على أساسها، وهو هجوم أرادوا به إلغاء هذه النظرية فكان ابن مضاء القرطبي(ت592ه) من النحاة الأوائل الذين هاجموا العامل النحوي، ودعا إلى إرساء منهج نحوي لا يقوم على العامل، وذلك من خلال كتابه"الرد على النحاة" لذلك جاءت دراستنا محاولة تسليط الضوء على الاشتغال ونظرية العامل التي ثار عليها النحاة، وهي دراسة انبثقت منها عدة إشكالات شغلت فكرنا هي:

- ما هو الاشتغال ومواضعه؟
- هل توجد علاقة بين الاشتغال ونظرية العامل؟
- هل اتفق النحاة - في هذا الباب- فيما بينهم؟
- إلى أي مدى كان توافق النحاة في نظرية العامل؟

وسعيا لهذه التساؤلات جاء بحثنا موسوما بـــ: 'الاشتغال في النحو العربي لابن مضاء الأندلسي في كتابه الرد على النحاة أنموذجا".

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع النحوي:

- الرغبة في الخوض في غمار هذا الموضوع النحوي.
- إلقاء الضوء على نظرية العامل النحوي عند ابن مضاء من خلال كتابه 'الرد على النحاة" كونه من أهم مؤلفاته الصغير الحجم الخطير الشأن.
- كشف مختلف الآراء حول نظرية العامل عند النحاة القدامى والمحدثين.

حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنّه أكثر توافقا مع طبيعة الموضوع، منتهجين في ذلك على خطة تقوم على مقدمة وفصلين.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بـــ: 'الاشتغال ونظرية العامل"، وقد تضمّن مبحثين، تناولنا في الأول: مفهوم الاشتغال لغة واصطلاحا، أركانه، حكم الاسم المشتغل عنه، الرابط بين العامل والاسم المشتغل عنه، أمّا المبحث الثاني فكان حول الحالات الإعرابية وهي: إعراب الاسم المشغول عنه، اشتغال العامل عن المعمول، أنواع العوامل، رأى بعض النحويين في باب الاشتغال.

والفصل الثاني وهو فصل تطبيقي تحت عنوان: 'الاشتغال في ضوء نظرية العامل عند ابن مضاء"، فقد تضمّن مبحثين، تناولنا في الأول التعريف بابن مضاء، مؤلفاته ومنهجه، أمّا المبحث الثاني فخصّص لدراسة كتاب ابن مضاء وهو كتاب 'الرد على

النحاة" من خلال إبراز رأي النحاة في إعراب الاسم المشغول عنه، وموقف العلماء من نظرية العامل.

وفي الأخير ختمنا هذا البحث بخاتمة استخلصنا أهم النتائج المتوصل إليها، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات، ومن أهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا في إنجاز بحثنا نذكر منها:

- كتاب الخصائص لأبو الفتح عثمان بن جني.
- كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.
- كتاب أصول النحو العربي لمحمد خان.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد بحثنا هذا:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع في المكتبة المركزية.
- عدم توفر كتاب الرد على النحاة في المكتبات.

ولا يسعنا في الأخير إلى أن نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ "الجيلالي جقال" الذي ساعدنا في هذا البحث بتوجيهاته المهمة وأفكاره الصائبة.

ونرجو أن يكون البحث قد وفق في مبتغاه، فإن أصبنا فهذا من الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، ونسأل الله التوفيق والسداد في القول والعمل.

الفصل الأول:

الاشتغال ونظرية العامل

- مفهوم الاشتغال.
- الحالات الإعرابية.

يعتبر الاشتغال باب من أبواب النحو العربي الذي شغل الكثير من النحاة القدامى والمحدثين، فقد كانت الآراء مختلفة في هذا الباب مما اشتد الخلاف بينهم.

مفهوم الاشتغال:

تعريف الاشتغال:

لغة :

- الشَّغْل والشَّغَل والشّغْل والشّغُل كله واحد، والجمع: أشغال، وشغول، قال ابن ميادة:

وما هَجْرُ لَيلى أن تكون تباعَدتْ عليك ولا أحصرتك شُغولُ.

- وقد شَغله يَشْغَله شَغْلا وشُغْلا؛ الأخيرة عن سيبويه، وأشغله، واشتغل به: شُغل به.

- وقال ثعلب: شُغِلَ، من الأفعال التي غلبت فيها صيغة ما لم يُسمَ فاعله.

قال: وتَعَجّبُوا من هذه الصيغة، فقالوا: ما أَشْغَلَهُ!

قال: وهذا شاذ، إنّما يُحفظ حفظا؛ يعني أنّ التعجب موضوع على صيغة فِعل الفاعل[1].

قال: ولا يتعجب ما لم يسمّ فاعله. ويقال شُغلتُ عنك بكذا، على ما لم يسمَّ فاعله. واشتغلت[2].

- ورجل شُغِل، عن ابن الأعرابيّ.

- وعندي أنّه على النّسب، لأنه لا فعل له يجئ عليه " فَعِل" وكذلك: رجل مُشْتَغِل ومُشْتَغَل، الأخيرة على لفظ المفعول وهي نادرة حكاها ابن الأعرابيّ وأنشد:

إنّ الذي يأمُل الدّنيا لمتلّه وكل ذي أمل عنه سيَشتغل.

- وشُغلٌ شاغل على المبالغة، قال سيبويه: هو بمنزلة قولهم: ناصب، وعيشة راضية[3].

---

[1]- أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج5، ص393

[2]- ابن منظور، لسان العرب، تح: د. خالد رشيد القاضي، دار الصبح، بيروت، لبنان، ط1، 2006 ، ج7، ص131

[3]- أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم 5 /394

وورد تعريف الاشتغال في معجم آخر وهو:

(شَغَلَ) الدار شغلاً: سكنها و فلان عن شيء: لهّاهُ وصرفَه.

(شُغِلَ) عنه بكذا: تلهّى به. ويقال منه: ما أشغَلَهُ.

(شَغّلَهُ): مبالغة شَغَلَهُ. وجعلَه يشْتَغِلُ.

(اِشْتَغَلَ) بكذا: عَمِلَ. وتلهّى به عن غيره. والدواءُ في جسمه: سَرَى ونَجَعَ.

(انْشَغَلَ): مطاوعُ شَغَلَهُ.

(تشاغل) به: شُغِلَ.

(الأُشْغُولَة): كلُّ ما يَشْغَلُ ويُلهِي، ج أشاغيلُ.

(المشغُولُ): يُقال: فلان فارغٌ مشغولٌ: متعلّقٌ بما لا ينتفع به، ومالٌ مشغولٌ مقيد بالتزام يُحدد بعض التصرّف فيه، ويقال:

دارٌ مشغولةٌ: فيها سكانٌ، ومنصب مشغولٌ: غير شاغر[1].

وذكر في معجم اللغة العربية المعاصر في مادة: ش غ ل.

اشتغلَ، اشتغلَ بـــ، اشتغلَ عن، اشتغلَ في يشتغل، اشتغالاً، فهو مُشتغِل، والمفعول مُشتغِل به[2].

وجاء في كتاب شمس العلوم: اشتغل بالشيء إذا لم يَفْرُغ لغيره[3].

اصطلاحا:

الاشتغال عند النحاة: هو كلّ اسم بعده فعل، أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل، واسم

---

[1]- شوقي ضيف، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص486

[2]- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008، ج 2، ص1214

[3]- نشوان بن سعيد الحميري اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1، 1999، ج2، ص3497

المفعول اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه[1].

أي أنّ: كلّ اسم يأتي بعده فعل من حقّ ذلك الفعل أن ينصب اسمه لانشغاله بضميره.

وذكر تعريف في كتاب آخر على أنّه:

الصورة الكاملة لأسلوب الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو شبهه اشتغل ذلك الفعل أو شبهه بضمير الاسم السابق أو بسببيّه، بحيث لو تفرّغ ذلك الفعل أو مناسبُه له لنصبه لفظاً أو محلاً[2].

فالاسم المتقدم على فعله يرتبط به ضمير يعود على ذلك الاسم، ويكون منصوباً ظاهراً في اللفظة بعينها، أو منصوباً باشتغال المحل بالحركة المناسبة، وقد سماه النحاة "باشتغال العامل عن المعمول".

وسماه ابن مالك اشتغال العامل عن المعمول ومعناه: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير ذلك الاسم أو في ما لابس ضميره ويكون ذلك بحيث لو فرغ الفعل من الضمير أو ملابسه وسُلّط على الاسم المتقدم لنصبه مثل: محمداً أكرمته، فمحمد اسم متقدم، وأكرم فعل متأخر عنه وهو ناصب للضمير العائد على محمد، ولو حذف الضمير وفرغ الفعل لكان (محمد) مفعولا مقدما لأكرم في قولك: (محمد أكرمت).

ومثله قولك: محمداً أكرمت أباه، فمحمداً مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور وأكرمت أباه فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه، والجملة مفسرة لامحل لها من الإعراب[3].

حيث يرى ابن مالك أنّ اشتغال العامل عن المعمول أن يتقدم الاسم عن الفعل وذلك الفعل يشتمل على ضمير يعود على الاسم، ففي هذه الحالة يعرب ذلك الاسم اسم متقدم،

---

[1]- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع، 1998، ص67

[2]- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5 ،2001، ص70

[3]- أمين علي السيّد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1994، ج1، ص286

أمّا إذا لم يشتمل الفعل على ضمير يعود على الاسم فيعرب ذلك الاسم في هذه الحالة مفعولاً مقدماً للفعل.

أركان الاشتغال وشروط كل ركن:

مشغول عنه:

- ألاّ يكون متعدّداً لفظاً ومعنى؛ أي أن يكون واحداً أو يكون متعدّداً في اللفظ دون المعنى.

- أن يكون متقدّماً، صالحاً للابتداء به، مفتقراً إلى ما بعده، قابلاً للإضمار.

مشغول:

- أن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول صالحاً للعمل فيما قبله.

- أن يكون متّصلاً بالمشغول عنه فلا يُفصل بينهما بأداة شرط أو استفهام أو غيرهما.

مشغول به:

- أن يكون أجنبيًا من المشغول عنه كأنْ يكون ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا، أو اسمًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه[1].

وقد تصادف القارئ أسماء مختلفة للاشتغال وأركانه، فلابد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة؛ 'مشغول" وهي: العامل، ويسمى أيضا: 'المشتغل "، وله شروط قد عرفناها سابقا. و'مشغول به " و'مشغول عنه"[2].

حكم الاسم المشتغل عنه:

كما هو معلوم في الحكم العام على المشغول عنه، أنه يجوز أن يكون منصوبًا على الاشتغالِ، كما أنه يجوز أن يكون مرفوعًا على أنّه مبتدأ، فنلخص هذه الأحكام فيما يلي:

---

[1]- هادي نهر، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، ج1، ص452

[2]- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة المتجددة اللغوية، دار المعارف، مصر، ط3، ص127

وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشغول عنه بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، ويكون ذلك إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال:

- أدوات الشرط نحو: إنْ سعيدًا رأيتَه فسلّم عليه.
- أدوات العرض (الطلب بلين ورفق) نحو: ألا حجًا مبرورًا تؤديه.
- أدوات التحضيض (الطلب بقوة وشدة) نحو: هلاّ الخير فعلتَه.
- أدوات الاستفهام (ما عدا الهمزة) نحو: هل أحمداً لقيتَه؟[1]

وجوب الرفع :

يجب رفع الاسم المتقدم في الاشتغال إذا وقع في أحد المواضيع التالية:

- بعد إذ الفجائية مثل: خرجتُ فإذا الجو يملؤه الضباب.
- إذا وقع قبل أدوات الاستفهام (هل أو الهمزة) مثل: زيدًا هل رأيتَه؟
- إذا وقع قبل النفي مثل: الكسول ما أصاحبه.
- إذا وقع قبل أدوات الشّرط مثل: محمد إن لقيته فأكرمه.
- إذا وقع قبل أدوات التحضيض مثل: محمد هلاّ أكرمته.
- كم الخبرية مثل: الفقير كم أعطيته.
- الحروف الناسخة مثل: محمد إنّي دعوت له.
- الأسماء الموصولة مثل: أحمد نودعه اليوم.
- بعد واو الحال مثل: حضر الضيوف والبيت أثاثه مرتب.
- التعجب مثل: الصّدق ما أحسنه[2].

[1]- بهاء الدين بوخرود، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص175، 176

[2]- عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة، ط2، 2013، ص466

والاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع بأن يكون الرفع على الابتداء وعلى الفاعلية، فيجب الرفع على الفاعلية في نحو: إن زيد أتاك فأكرمه، وعلى الابتداء في نحو: خرجت فإذا زيد يكتب، ويجوز الوجهان في نحو: زيد قام وعمرو قعد[1].

ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح:

ويكون ذلك على النحو التالي:

- إذ وقع بعد الاسم فعل دال على الطلب كالأمر، والنهي، والدعاء مثل:

* الكتابَ خذهُ.

* علياً احترمْهُ.

* الفقيرَ لا تنهرهُ - وخالداً رحمةَ اللهِ- فيجوز رفع الاسم السابق ونصبه والمختار النصب.

- إذا وقع الاسم السابق بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام مثل: أطائرة ركبتها! وأخالداً قابلته؟[2] أي تقدم اسم استفهام كقولك: أزيدًا ضربته؟ فالنصب أجود، لأنّ الهمزة استفهام عن فعل، فتقدره إذا كان معك ما يفسره[3]؛ أي أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل[4] نحو: قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[5].

- إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعلية، بشرط ألّا يفصل بين العاطف والاسم مثل: قام زيد وعمراً أكرمته، فهنا يجوز رفع عمرو ونصبه، لكنهم

---

[1]- بطرس البستاني، مفتاح المصباح في الصرف والنحو في المدارس، بيروت، 1855، ص292

[2]- عبد العزيز محمد فاخر، توضيح النحو شرح ابن عقيل، وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق، مطبعة السعادة، ج1، ص216

[3]- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990، ص468

[4]- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص219

[5]- سورة القمر:24

اختاروا النّصب، ورجحوه طلبا للتناسب بين الجملتين؛ أي لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ولا يتحقّق ذلك إن اختير الرّفع الذي يترتب عليه عطف جملة اسمية على فعلية.

أمّا إن فصل بين العاطف والاسم، فالعطف يفقد تأثيره ويعامل الاسم المشتغل عنه كأنّه قد بدئ به ولم يسبقه شيء نحو: قامَ زيد، وأما عمرا فأكرمته، فيجوز الرّفع والنّصب، ويترجح الرّفع هنا لما سيلحق بيانه، وتقول: قامَ زيد وأما عمراً فأكرمه، فيجوز الرّفع والنّصب أيضا لكن يترجح النّصب لوقوع الاسم المشتغل عنه قبل فعل دال على الطلب كما سبق بيانه.

- يترجح النّصب إن كان الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب كقولك: زيدًا ضربته، جوابا لمن سأل: أيهم ضربت؟ أو من ضربت؟[1]

- مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله مثل: قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] ، لأنّه إذا رفع 'كل" احتمل خلقنا أن يكون خبرا له، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً، واحتمل أن يكون 'خلقنا" صفة لشيء، وبقدر خير كل والتخصيص باللغة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها ولا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له[3].

ما يجوز الأمران والرفع أرجح:

الرّفع والنّصب والرّفع أرجح؛ لأنّه لا يجوز إلى تقدير فعل و النّصب مرجوع لحاجته إلى فعل مقدر، ثم قد يعرض للكلام ما يجعل النّصب مختارا، أو يوجب أحد

---

[1]- حفظي حافظ أشتيه،'أسلوب الاشتغال في النحو العربي 'نقد وبناء "، المجلة الأردنية، م. ج8، ع1، 2012، ص147،148

[2]- سورة القمر:49

[3]- خالد بن عبد الله الأزهري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك للأنصاري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،2000، ص451

الوجهين[1]، ويختار الرّفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها كـ (إمّا) مع غير الطلب وإذا للمفاجأة[2].

ما يجوز الأمرين على السواء:

وأما الذي يستويان فيه فضابطه: 'أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها" مثل: زيدٌ قام أبوهُ، وعمراً أكرمتُهُ، وذلك لأنّ (زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين) ومعنى قول: 'كبرى" أنّها جملة في ضمنها جملة، و معنى قول 'ذات وجهين " أنّها اسمية الصّدر فعليّة العجز، فإن راعيتَ صدْرَها رفعت 'عمرًا"، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيتَ عجُزَها نصبته وكنتَ قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان[3].

ويشترط أن تشتمل الجملة الواقعة بعد العاطف على رابط يربطهما بالمبتدأ السابق لكي يجوز النصب[4].

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة ، ط2، 1992، ص152

[2]- ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ص21

[3]- أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص160

[4]- محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو و الصرف، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط2، 1997، ص628

ويمكن تمثيل ما سبق ذكره في مخطط كالتالي:

احتمالات إعراب الاسم السابق (والمقصود به المشتغل عنه)

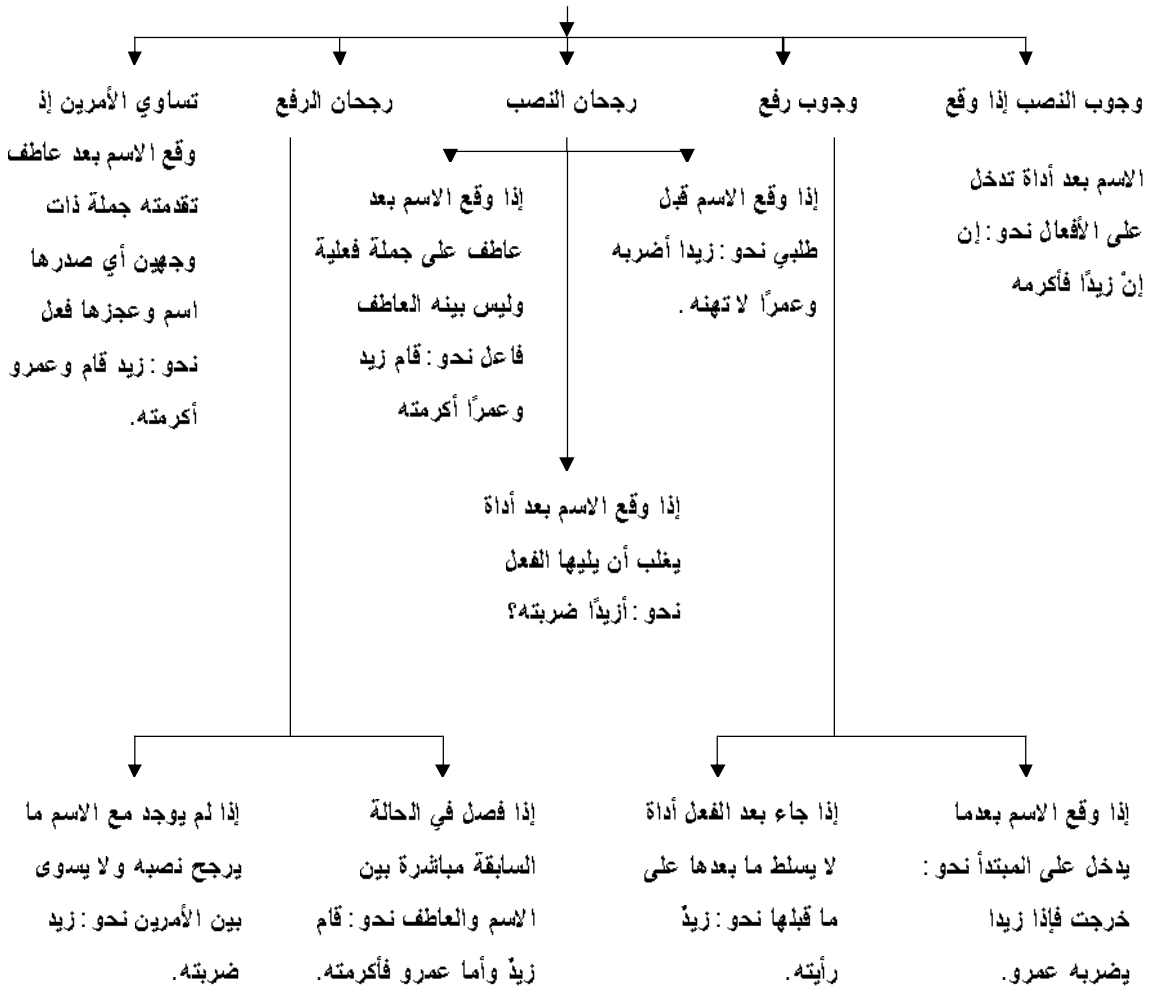

ويتضح من هذا العرض أن إعراب الاسم السابق مرتبط بما يتصل بتضامه ورتبته[1].

الرابط بين العامل والاسم المشتغل عنه:

لا بد من وجود رابط يربط بين العامل المتأخر والاسم المتقدم المشتغل عنه، وهذا الرابط هو:

[1]- تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000، ص131

- ضمير الاسم المتقدم والمتصل بالفعل نحو: زيدًا أكرمته، أو المنفصل عنه بحرف جر نحو: زيد مررت به، أو بالإضافة نحو: زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه.

- ضمير الاسم المنفصل عنه بأجنبي متبوع بنعت نحو: زيدا أكرمت رجلا يحبه، أو عطف بيان نحو: خالدا أدبت سعدا أخاه، فإن تعدى الفعل إلى الضمير بنفسه، قدرنا المحذوف من جنس الفعل المذكور نحو: الأرواح قدّمناها للمعركة، ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به أو ينفصل منه، فالنصب يجب قولك: إنْ زيداً مررتَ به أكرمك، وإنْ زيداً لقيته أكرمك، ويجب الرفع في قولك: خرجت فإذا زيدٌ مررت به. ويجوز الأمران على السواء في قولك: زيدٌ قام وعلي مررت به[1].

الحالات الإعرابية:

إعراب الاسم المشغول عنه:

- **المرفوع**: يعــرب الاسم المشغول عنه المرفوع؛ مبتدءا وما بعده خبرا له.
- **المنصوب**: ويعرب الاسم المشغول عنه المنصوب؛ فعلا به لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور.

ويلاحظ في تقدير الفعل ما يناسب المعنى، فإذا كان الفعل عاملاً متعدياً إلى ضمير الاسم بنفسه قدر الفعل نفسه وإلا قدر ما يناسب المعنى[2].

اشتغال العامل عن المعمول:

إذا تقدم اسم على الفعل صالح لأن ينصبه لفظًا أو محلا وشُغل الفعل عن عمله فيه في ضميره، صحَ في الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر، مما مثل للظاهر أو مقاربه نحو: زيدًا ضربْتُه وأزيدًا مررتُ به؟[3]

---

[1] - عبد علي حسين صالح النحو العربي منهج في التعلم الذاتي، دار الفكر، ط2، 2009، ص211

[2] - عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، جدة، ط7، 1980، ص122

[3] - زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي، شرح الفية ابن مالك، تح: د. عبد الله بن علي السلال، مكتبة الرشد، ط1، 2008، ج1، ص273

شواهد اشتغال العامل عن المعمول:

فارسا ما غادَروه مُلَحما غير زمّيل ولا نكس و كل.

الإعراب:

فارسا: مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور أي غادروا فارسا.

ما: زائد لا نافية و تمنع الاشتغال لأن ما النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها ولا يعمل ما يفسره عاملا.

غادروه: فعل ماض الواو فاعل: والهاء مفعول به، والجملة مفسرة للفعل المحذوف فلا محل لها من الإعراب.

ملحما: مفعول به ثان لغادروه التي بمعنى تركوه، وقيل حال من المفعول وهو الهاء في غادروه.

غير: حال من الهاء في غادروه مضاف.

زميل: مضاف إليه.

نكس: معطوف على زميل.

وكل: صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله فارسا ما غادروه حيث جاء الاسم السابق المشتغل عنه منصوبا وإن كان المختار الرفع لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[1].

أنواع العوامل:

يقوم الاشتغال على فكرة الفعل المحذوف الذي قام بالعمل في الاسم المتقدم وهذا ما سماه النحاة بالعامل، وتقوم فكرة الاشتغال على فكرة العامل، وعامل الاشتغال عند النحاة قسمين:

[1]- محمد خليفة الدناع، التطبيقات النحوية شواهد ابن عقيل في ضوء شرح الجرجاني و العدوي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ، 1997، ج1، ص293

العوامل اللفظية:

وهي التي تظهر في النطق والكتابة ومنها: الأفعال التامة، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، أفعال القلوب، أفعال المدح والذم، أسماء الشرط، أسماء العدد، أسماء الكتابة، أسماء الأفعال، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، المضاف، المبتدأ والخبر عند الكوفيين (المبتدأ والخبر عندهم يترافعان؛ أي: يرفع كل منهما الآخر) حرف الجر، الحروف المشبهة بالفعل، لا النافية للجنس، أخوات « ليس » حروف النصب، حروف الجزم، حروف المضارعة (عند الكوفيين) ، حروف النداء (عند بعض النحاة)، واو المعيّة (عند بعض النحاة) حروف الاستثناء (عند بعض النحاة) والعوامل اللفظية قسمان:

- **عوامل قوية**: وهي التي تؤثر في إعراب الكلام ظاهرةً أو محذوفةً ومنها الفعل.

- **عوامل ضعيفة**: وهي التي تؤثر في إعراب الكلام في حالات ولا تؤثر فيه في حالات أخرى ومنها «إذن» التي تنصب بشروط[1].

العوامل المعنوية:

هناك عامل واحد معنوي عند البصريين، وهو الابتداء الذي يرفع المبتدأ. أمّا الكوفيون فقد قالوا بعوامل معنوية كثيرة منها:

- الاسناد: وهو عامل رفع الفاعل عند هشام بن معاوية الضرير.

- الفاعلية: وهي عامل رفع الفاعل عند خلف الأحمر.

- المفعولية: وهي عامل النصب في المفعول به عند خلف الأحمر.

- التجرّد: وهو عامل الرفع في الفعل المضارع.

- الخلاف: وهو عامل النصب في المفعول معه، والظرف الواقع خبرا والفعل الضارع بعد الواو أو الفاء أو 'أو".

- الجوار نحو: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرِبٍ".

[1]- أميل بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص66،67

- المضارعة: وهي عامل الرّفع في الفعل المضارع عند ثعلب الكوفي، والزجاج البصري.

- التبعية: وهي عامل إعراب النعت والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق والحقّ أنّ هذه العوامل ليست هي التي ترفع أو تنصب أو تجرّ، وإنّما الذي يفعل ذلك هو المتكلّم دون غيره، لكن النحاة نسبوا إليها الرّفع، والنصب، والجر، والجزم؛ لأنها المرشد إلى حركات الإعراب[1].

على الرغم من أنّ فكرة العامل هي الفكرة التي تعد المحور الأساسي في النحو العربي، إلاّ أنّه ظهر علماء مؤيدون وعلماء رافضون لهذه الفكرة، وجاءت آراؤهم على اختلاف ودرجات متفاوتة فيما بينهم، ونذكر منهم على سبيل المثال:

ابن جني: وهو لا يرفض العامل بشكل عام، وإنّما يرفض فكرة العامل كما جاءت عند سيبويه، والعامل الذي يقترحه هو "المتكلم 'يقول بعد كلامه عن العوامل اللفظية والمعنوية :'وما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر، والجزم، إنّما هو المتكلم نفسه لا شيء غير"[2].

إبراهيم مصطفى: تأثر إبراهيم مصطفى بما ذهب إليه ابن جني والرضي في أنّ العامل هو المتكلم، كما تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، فقال معلقا على منهج النحاة في فكرة العامل: 'رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها، عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لابدّ له من محدث، وأثر لابدّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثا هذا الأثر، لأنّه ليس حرّا فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام. فعدّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها" ويحدد هدفه و مبتغاه في قوله: <<ونحن نبحث عن معاني

[1]- أميل بديع يعقوب، من قضايا النحو، ص67

[2]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 2006، ج1، ص111

هذه العلامات الإعرابية و عن أثرها في تصوير المعنى ... ولم يكن أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير عليه من معنى<< ولذلك وزع الحركات فقال: الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علما على شيء، فهي الحركة الخفيفة[1].

رأى بعض النحويين (في باب الاشتغال):

وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه الذي تقدم فذهب نحاة البصرة إلى أنّه منصوب على المفعولية، وناصبه فعل محذوف وجوبا مماثل للفعل المذكور نحو: (زيدًا أكرمته)، والمعنى عندهم: (أكرمتُ زيدًا أكرمتُه) وقد يكون الفعل المحذوف وجوبًا مناسبًا للفعل في معناه نحو: (خالدًا سلّمتُ عليه) والتقدير: (حيّيتُ خالِدًا سلّمتُ عليه) وإذا قلنا: (زيدًا مررتُ به) فالتقدير، (جاوزتُ زيدًا مررتُ به) أو (جعلتُ زيدًا على طريقي مررتُ به).

وذهب الكسائي إلى أنّ ناصب الاسم المتقدم (المشغول عنه) هو الفعل المتأخر، والضمير المتصل به مُلْغًى[2]، وذهب أيضا إلى أنّه يجوز النّصب قياسا على اسم الفاعل لأنّهم أجازوا: زيدًا أنت ضاربٌ فيقال للكسائي بينهما فرق، وذلك أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمل فصار أنت ضربت، فكأنّك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء بخلاف الفعل فإنّه يعمل غير معتمد وقوله وجب نصب السابق إنْ تلى ما يختص بالفعل هو كل ظرف زمان مستقبل نحو: إذا وأدوات الشرط الجازمة ولو بمعنى إنْ الشرطية، أو التي لما كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات التحضيض فيجب إذْ ذاك الجمل على إضمار الفعل فتقول: إذا زيدًا تلقاه أكرمه، وإن زيدًا رأيتَه فأكرمه، وأكرِمْ زيدًا ولو عمرًا أهانَه، ولو

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ، ص130،131

[2]- يحي بن يزيد أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، ج2، ص95

زيدًا رأيتَه ضربتَ، وهلاّ زيدًا ضربت[1]، أمّا الفرّاء فقد جعلهما جميعًا منصوبين بالفعل، فالضمير عند الكوفيين اشتغال، قال الفراء: في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَالأَنعامَ خَلَقَها لَكُم﴾[2] نصبت (الأنعام) بـــ (خَلَقَهَا)، وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[3].

القراء مجتمعون على نصب (كُلَّ) لما وقع من الفعل راجعٌ على راجع ذكرها[4].

وما ذهب إليه الفراء مقبول في مثل: « خالدًا أكرمته» غير مقبول في مثل: « خالدًا سلّمت عليه»، وكذلك ما ذهب إليه الكسائي، فتقدير الجمهور متمشٍّ من الصنعة الإعرابية، إلاّ أنّه مفسد للجملة، وما ذهب إليه الفراء و الكسائي مفسد للصنعة الإعرابية، ولا يستقيم في كثير من التعبيرات، وبهذا المعنى فلا اشتغال ولا مشغول عنه، وإنّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا في اللغة، أمّا فيما يخص الإعراب فإنّه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم منصوبًا، ولا داعي لأن تذكر له ناصبًا، لأنّ تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنّه يمكن أن يقال: إنّ الفاعل في العربية مرفوع ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لابُدَّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا و أحدثوه[5].

وقال أبو بكر بن الأنباري: قال الله عز وجل: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[6] تقديره: وأعدّ للظالمين، فلما قدّم الظالمين نصبهم بما بعدهم[7].

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، كنوز اشبيلية، ط1، 2005، ج6، ص307، 308

[2]- سورة النحل: 5

[3]- سورة يس: 12

[4]- يحي بن يزيد أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ص95

[5]- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر، ص68

[6]- سورة الإنسان: 31

[7]- محمد القاسم أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993، ص12

وفي مسألة الاشتغال قوله: زيدًا ضربته على رأى من نصب زيدًا، النّصب فيه بفعل مقدار دلّ عليه المذكور، وقال بعض الكوفيين: هو منصوب بنفس ضربته.

وحجة الأولين أن ضربت يتعدد إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب زيد، فوجب أن يقدّر له ما ينصبه و أولى ما كان ذلك المقدّر ما دلّ عليه المذكور، يدلّ على ذلك أنّك لو رفعت زيدا في هذه المسألة جاز، وكان هو الأقوى ومن المعلوم أنّ ذلك لم يجز إلاّ لتمام الكلام بقولك ضربته، وإذ كان في نفسه تاما لم يكن له عمل فيما قبله[1].

وقد أجاز الأخفش عدّ الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾[2]، فتلازم المسند والمسند إليه في الجملة العربية عند القدماء كان وراء هذا التقدير فهما عندهم ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا من الآخر في الابتداء.

لقد ارتبطت فكرة العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في اللغة العربية، بل يرى بعض المتأخرين أنّ لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا يؤثر فيه سواء أكان فعلا أم اسما أم حرفا، وله قدرة إحداث هذه الظواهر الإعرابية شأنه شأن المؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة، ولنسمع أبا البركات الأنباري يتحدث عن العامل في رفع الخبر قائلا: (التحقّق فيه عندي أن يقال: إنّ الابتداء هو العامل بواسطة المبتدأ، لأنّه لا ينك عنه، ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنّ النّار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتّسخين إنّما حصل عند وجودهما لا بهما، لأنّ التّسخين إنّما حصل بالنّار وحدها، فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر

[1]- أبي البقاء العبكري، كتاب التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، 1976، ص179

[2]- سورة التوبة: 6

عند وجود المبتدأ إلاّ أنّه عامل معه لأنّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، ويبدو أنّ هذا الإيغال في تقدير دور العامل باعثه فكرة توقيف اللغة.

يرى الزمخشري أنّ أسلوب الاشتغال أسلوب خاص جاء على صورة المبتدأ والخبر، جاء في الكشّاف في قوله تعالى: ﴿ قُل لَو أَنتُم تَملِكونَ خَزائِنَ رَحمَةِ رَبّي إِذًا لَأَمسَكتُم خَشيَةَ الإِنفاقِ وَكانَ الإِنسانُ قَتورًا ﴾[1] فأنتم: فاعل الفعل المضمر و(تملكون) تفسيره وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأمّا ما يقتضيه علم البيان فهو: أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ النّاس هم المختصّون بالشحّ المتبالغ ... وذلك لأنّ الفعل الأوّل لما سقط لأجل المفسر، يبرز الكلام في صورة المبتدأ والخبر. قال الزمخشري: (كل شيء) منصوب بفعل مضمر يفسّره الظاهر وقرئ: (لكل شيء) بالرّفع أي: خلقنا كلّ شيء مقداره حكما مرتبا على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدّر مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه.

ويرى المحدثون أنّ النحويين حينما لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة لجأوا إلى التقدير والتأويل فسمّوه مضمرا، أو محذوفا أو مقدرا مما أدى إلى ظهور أبواب مستقلة في النحو منها الاشتغال مقتفين أثر ابن مضاء في ذلك[2].

[1]- سورة الإسراء: 100

[2]- عباس علي الأوسي، أسلوب الاشتغال في العربية، مجلة أبحاث ميسان، م.ج9، ع7، 2012، ص185-190

الفصل الثاني:

الاشتغال في ضوء نظرية العامل عند ابن مضاء

- التعريف بابن مضاء القرطبي.
- دراسة الكتاب.

ابن مضاء القرطبي:

التعريف بابن مضاء القرطبي:

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء اللخمي[1]، ولد سنة (543ه)، نشأ 'بقرطبة" في بيت حسب و شرف و خرج منه متوجها إلى العلم و العلماء، فكان ملحا أشد الإلحاح إلى لقاء أساتذة عصره، ومن أجل ذلك نراه يترك ويغادر قرطبة إلى إشبيلية، وكما هاجر إلى هذه الأخيرة في طلب النحو. هاجر أيضا إلى طلب الحديث إلى سبتة، حيث وجد القاضي عياض، ففي إشبيلية أخذ عن ابن الرماك الذي درس عليه كتاب سيبويه[2]، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية مالا يحصى عدده، كان نضمه شامل للعديد من العلوم من بينها الهندسة و غيرها من سائر العلوم[3]، حيث ولاه الموحدون قضاء فاس، ثم ولوه قضاء الجماعة في عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن من دولة الموحدين وكان طبيعيا أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية، المالكية، الحنفية، الشافعية و الحنبلية، كما اعتمدو عليه في مؤلفاتهم، توفي سنة 592ه[4].

تحدث السيوطي في كتابه" بغية الدعاء إلى طبقات اللغويين" عن ابن مضاء حيث قال: <<بأنه كان عارضا بالطب والحساب والهندسة وأيضا فإنّه كان شاعرا بارعا كاتبا>>، فلابن مضاء كتاب بعنوان'الرّد من على النحاة" حاول فيه هدم نظرية العامل وما يترتب عليها من تقديرات، حيث أنّ الدكتور شوقي ضيف قام بتحقيق هذا الكتاب وإصداره سنة 1947م، ثم صدرت الطبعة الثانية عن دار المعارف سنة1982م، وعن تلك الطبعة تأخذ

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، 1119، ص02

[2] - محمود بن سليمان ياقوت، النحو العربي، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص231

[3] - محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، 1119، ص231

[4] - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1119، ص304

بعض النصوص من الكتب، فنلق الضوء على موضوع أساسي هو: نظرية العامل في النحو[1].

مؤلفات ابن مضاء ومنهجه:

تتمثل المؤلفات التي ألفها ابن مضاء في الكتب التالية:

- الرّد على النحاة، وهو الكتاب الذي نعالجه في موضوع دراستنا.
- المشرق في النحو.
- تنزيه القرآن كما لايليق بالبيان.[2]

تمثل عمل ابن مضاء القرطبي في كتابه'الرّد على النحاة" حيث دعا ابن مضاء في صراحة وجرأة لم تظهر عند النحاة السابقين له واللاحقين عليه إلى إلغاء نظرية العامل التي قام على أساسها النحو العربي[3]، فاكتمل عليها بناء وتأسيسها أبوابا ومسائل، وهو عندما يدعو إلى إلغاء نظرية العامل لم يكن متفردا في عمله، هذا نسبة العمل إلى المتكلم لا إلى عامل معنوي أو لفظي كما يقول النحاة، وقد صرح بهذا ابن جني في كتابه'الخصائص"[4].

وقد تبنى ابن مضاء منهج تتبني دعوته لإصلاح النحو على أساس التنبيه على ما أجمعوا عليه من الخطأ فيه، و حذف ما يستغني النحو عنه من مادة النحو، وما ينبغي أن يخلص الدرس النحوي منه كما فهمه ابن مضاء، وكما فهمه من جاء بعده من المحدثين من دعاة إصلاحه، هو ما دخل على النحو من أدوات العلوم الأخرى التي لا قبل لها به، ولا قبل له بها، لهذا انصبّ توجه ابن مضاء على تخليص النحو من ثلاث مسائل:

---

[1]- محمود بن سليمان ياقوت، النحو العربي، ص231

[2]- شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي وماهج التأليف و التحليل، دار طلاس، دمشق،سورية، 1989، ص423-425

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، 1119، ص24

[4]- المرجع نفسه، ص77

- العامل النحوي وما يتعلق به من تأويل وتقدير.
- العلل الثواني و الثوالث.
- التمرينات غير العملية.[1]

دراسة الكتاب:

رأي النّحاة في إعراب الِاسم المشغول عنه:

يقول ابن مضاء القرطبي: إنّ كلّ فعل تقدّمه اِسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض، أو يكون بحرف من الحروف التي يُخفَض ما بعدها، فإنّ ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرًا أو غير خبرا، وغير الخبر يكون أمرًا، أو نهيًا، أو مستفهمًا عنه، أو مخصوصًا عليه، أو متعجبًا منه، فإن كان أمرًا أو نهيًا، فالاختيار فيه النّصب ويجوز رفعه.

مثل: زيدًا أضربه.

وكذلك: زيدًا أضربْ غلامه.

والنّهي كالأمر والدّعاء يجري مجرى الأمر و النّهي في اللّفظ.

مثل: اللّهمّ زيد ارحمه.

واللّهمّ عبد اللّه لا تعد به[2].

وإذا قلت: زيدًا فاضربه، فلا يجوز في زيد إلاّ النّصب، و لا يجوز فيه الرّفع على الابتداء، كما يجوز في: زيدٌ أضربه، فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز كأنّه قال: هذا زيدٌ فاضربه، ولا يجوز: زيد فاضربه، على أنْ يكون زيد مبتدأ واضربه خبره، كما لا يجوز: زيد فمنطلق[3].

---

[1]- علي المزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تح:عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص389

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، ص103

[3]- المرجع نفسه، ص103، 104

وقال قسم من النّحاة أنّه يختار الرّفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم، نحو قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]، وقوله أيضا: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، لشبهه بالشّرط في العموم والإبهام، وهنا اختار النّصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر، كزيدًا أضربه لعدم مشابهته للشّرط[3].

وجاء في(معاني القرآن): السّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما، مرفوعان بما جاء من ذكرهما والنّصب فيهما جائز، كما يجوز أزيد ضربته، وإنّما تختار العرب الرّفع في (السّارق والسّارقة)؛ لأنّهما غير موقتين فوجّها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده فـ:(من) في لا يكون إلاّ رفعًا و لو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها، كان النّصب وجه الكلام[4].

وجاء في(التفسير الكبير) للرّازي: <<اختيار الفرّاء أنّ الرّفع أولى من النّصب، لأنّ الألف واللاّم في (السّارق والسّارقة) يقومان مقام (الّذي) فصار التّقدير: الّذي سرق فاقطعوا يده وعلى هذا التّقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر، لأنّه صار جزءا، ونصب يحسن إذا أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها، وإذا أردت توجيه هذا الجزاء على كلّ من أتى بهذا الفعل، فالرّفع أولى وهذا القول هو الّذي اختاره الزجّاج وهو المعتمد>>[5].

---

[1]- سورة النور: 02

[2]- سورة المائدة: 38

[3]- فضل صالح، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، ص 438،439

[4]- يحيى بن أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار و آخرون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، ج1، ص242- 306

[5]- فضل صالح، أسلوب الاشتغال و وظيفته في آداء المعنى، ص439

وإيضاح ذلك أنّ الإسم المرفوع هنا أشبه الشّرط في العموم بدليل وقوع الفاء في خبره، وعند قسم من النّحاة لا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها، ولا يفسّر عاملاً في الاشتغال. وعند بعضهم أنّه لا يعمل الجواب في الشّرط[1].

ففي: (الزّانية...) و (السّارق...) حكمهما النّصب، لأنّ ما بعدهما فيه طلب الأمر: "اجلدوا... "، " اقطعوا..."، و مع ذلك فالآيتين جاءتا بالرّفع خلافًا للقاعدة.

وأمّا سيبويه لا يجيز أن تكون الجملة الفعلية الطلبية خبر الإسم المرفوع، الزّاني والسّارق، وذلك لأنّ الفاء لا تدخل عنده على الخبر، فهو جعلهما مبتدأين، ولم يجعل على الأمر خبرين عنهما[2]، لكنّه جعل الخبرين محذوفين تقديرهما: في الفرائض أو فيما فرض عليكم الزّانيةُ والزّاني، ويظهر أنّهما مبتدآن وخبرهما الفعلان، ودخلت الفاء في الخبر كما تدخل في خبر(الّذي سرق فاقطع يده)، لأنّ معنى السّارق الّذي سرق وليس بمنزلة: (زيد فمنطلق)، لأنّ زيد يدلّ على معنى يستحقّ أن يكون الخبر مسببًا له كما في السّارق، فإنّ في السّارق معنى ترتب عليه به قطعُ يده[3]، وقد قرئ بالنّصب وهذا رأي ابن مضاء و كذلك المبرّد والفرّاء من قبله[4]، ويعارض المبرّد سيبويه بأنّ الفاء هنا بمعنى الشّرط والإسم قبلها مرفوع، لأنّ الجواب لا يعمل في الشّرط، وكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً[5].

---

[1]- أبو الحسن الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج2، ص77-85

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص104

[3]- المرجع نفسه، ص105

[4]- المرجع نفسه، ص104

[5]- أبو الحسن الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 149/2

وقال سيبويه أيضا: وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلاّ الرّفع، وأمّا إنْ كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة، فإنّ الاختيار نصبه ويجوز رفعه، كقولك: أزيدًا أكرمته[1]، وقال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[2].

وينصب الاسم إذا ضيف في الرّفع إن يلتمس الفعل بالصفة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3]. قال السيرافي ما ملخصه: <<فإن قال قائل قد زعمتم أنّ نحو: أنّي زيد كلّمته، الاختيار فيه الرّفع، لأنّه جملة في موضع الخبر، فلمّا اُختير النّصب في (أنّا كلّ شيء خلقناه بقدر) وكلام اللّه تعالى أولى بالاختيار. فالجواب أنّ في النّصب هنا دلالة على معنى ليس في الرّفع، فإنّ التقدير على النّصب أنّا خلقنا كلّ شيء بقدر فهو يوجب العموم، وإذا رفع فليس في عموم إذ يجوز أن يكون خلقناه لشيء بقدر خبر لكلّ، ولا يظنون فيه دلالة على خلق الأشياء كلّها إنّما يدلّ على من خلقه منها بقدر>>[4].

وإيضاح ذلك أنّ رفع: (كلّ) يدلّ على معنيين:

- إمّا أن يكون خلقناه خبرا عن: (كلّ) فيكون المعنى أنّا خلقنا كلّ شيء بقدر.

- وإمّا أن يكون خلقناه صفة لكلّ، والخبر بقدر فيكون المعنى: كلّ شيء مخلوق لنا بقدر. ومقتضى ذلك أنّ هناك خالقًا مع اللّه سبحانه وتعالى، فما خلقه اللّه خلقه بقدر وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقًا بقدر تعالى اللّه عن ذلك، ونحوه أن تقول: كلّ رجل أكرمته هنا، فبالنّصب يكون المعنى أكرمت كلّ رجل هنا، وبالرّفع له معنيان: إمّا أن يكون كمعنى النّصب و الخبر أكرمته، وإمّا أن يكون المعنى: كلّ رجل مكرم من قبلي هنا، وأكرمته صفة؛ أي قد يكون في المكان رجال لم تكرمهم ولكن كلّ من أكرمتهم هنا[5].

---

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص105

[2]- سورة القمر: 24

[3]- سورة القمر: 49

[4]- أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب وآخرون، 1986، ج1، ص74

[5]- فضل صالح، أسلوب الاشتغال و وظيفته في أداء المعنى، ص437

قال الرضي: إذا أردت مثلا أن تخبر أنّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً، وإنّك لم تملك أحدا منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين دينارًا، ينصب (كلّ) فهو نص في المعنى المقصود، لأنّ التّقدير اشتريت كلّ واحد من مماليكي بعشرين.

وأمّا أن اخترت الرّفع في: (كلٌّ) فيحتمل أن يكون اشتريته خبرًا له فقولك: (بعشرين) متعلقا به؛ أي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود. ويمكن كون (اشتريته) صفة لكل واحد، وقولك: (بعشرين) خبرا بمعنى كل من المماليك اشتريته بعشرين، فالمبتدأ إذن على التقدير الأول أشمل وأعم لأنّ قولك: كلّ واحد من مماليكي أعم من اشتريته، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلاّ على من اشتريته أنت، فرفعه في الوجه الثاني الّذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشترى لك غيرك بعشرين، أو بأقل، أو بأكثر، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة، أو غير ذلك، وكلّ هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود و الرّفع محتملا له ولغيره[1].

توجد طائفة من النّحاة أولت على أنّ النّصب أولى من الرّفع، وطائفة أخرى أولت وأجمعت على أنّ الرّفع أولى من النّصب، وكلا الطائفتين يجمع على أنّ رأيه أصح ويدعم كلاهما رأيه بحجج على ما قالوه ومع ذلك، فالموقف هو الذي يحدد ذلك.

موقف ا لعلماء من نظرية ا لعامل:

قام النحو العربي في تراثنا على نظرية العامل النحوي، والتي نشأت في بيئة عربية خالصة منذ بدايات الدرس النحوي. يعدّ عبد اللّه بن إسحاق الحضرمي مبتدع هذا المنحى في الدرس النّحوي، ونظرية العامل من النّظريات التي إستمدّت الكثير من قوانينها من

[1]- رضي الدين الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، بنغازي، ط2، 1995، ج1، ص189

المنطق، بدليل أنّ لكلّ معمول عامل لابدّ له منه، ولا يمكن جمع عاملان على معمول واحد.

وقد اتّخذ النّحاة العامل على مدى قرون طويلة كالعلّة،التي يفسرون بها ظاهرة الإعراب في العربية، وأخذت حيزًا كبيرًا من درسهم وخلافاتهم النّحوية، وأصبحت نظرية العامل حجز الزّاوية في بناء الدّرس النّحوي، ولم يُعرَف خلال هذه القرون نحوي ثار عليها غير أحمد بن عبد الرحمان مضاء القرطبي الّذي أنكر على النّحاة قولهم بالعامل[1].

فاختلفت المواقف حول نظرية العامل بين النّحاة القدامى و المحدثين، فمنهم من أيّد فكرة العامل النّحوي،وهناك من رفضها وأتت آراؤهم متباينة، و نحاول عرض بعض آراء العلماء:

رأي إبن مضاء القرطبي:

دعا ابن مضاء القرطبي في كتابه" الرّد على النّحاة " إلى إلغاء نظرية العامل، وهو الأساس الّذي بنى عليه النّحاة أصول النّحو وسننه – القاعدة النحوية – وسنعرض آرائه وهو يهاجم نظرية العامل هجوم أراد به أن يلغي هذه النّظرية إلغاءً و يهدمها هدمًا، فيقول في العامل: <<قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه

[1]- عمر لحرش، الدّرس النّحوي عند المهدي المخزومي بين التقليد و التجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، ورقلة، 2012، 2013، ص84،85

على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيد عمرًا؛ أي أنّ الرّفع الّذي في زيدٌ والنّصب الّذي في عمرًا أحدثه الفعل ضرب...وذلك بيّن الفساد>>[1]، وهذا ما دفع بابن مضاء بالدّعوة إلى الترك والاستغناء وحذف كلّ القواعد.

فقد أكثر النّحاة من تأويلاتهم حتّى إنّهم أساؤوا إلى المعنى أحيانًا، ذلك لكي ينسجم تقعيدُهم النّحوي مع نظرية العامل، فكلّ أثر لابدّ له من مؤثّر[2].

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النّحاة قولهم، أنَ العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل ضرب، حاول أن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني يقول: وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره[3]، قال ابن جني في كتابه (الخصائص) بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية: <<وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجّر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكّد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيد بقوله: لا لشيء غيره>>[4].

ويضيف: <<وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيْها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع>>[5].

ويرى ابن مضاء أنّ الفعل –وهو الأحداث- يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطيّعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين[6].

---

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، ص76، 77

[2]- شعبان عوض محمد العبيدي، النّحو العربي و مناهج التأليف و التحليل، ص239

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، ص 85،86

[4]- المرجع نفسه، ص77

[5]- المرجع نفسه، ص78

[6]- المرجع نفسه، ص78

وقال في كلامه عن تقدير العوامل المحذوفة: واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام:

- محذوف لا يتم الكلام إلاّ به، حُذِف لعلم المخاطب به كقوله: لمن أريته يعطي الناس زيدًا؛ أي أعطي زيدًا فتحذفه وهو مراد، وإن ظهر تم الكلام به، قال تعالى:﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[1] على قرأت من نصب وكذلك من رفع وقوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّـهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[2] وهي إذا أحضرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ.

- والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبًا كقولك: أزيدًا ضربته، قالوا: إنّه مفعول به لفعل مضمر تقديرهُ أضربت زيدًا.

- وأمّا القسم الثالث والأخير، فهو مضمر إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره نحو: يا عبدَ الله وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره ،اعُدوا و أنادي وهذا إذا ظهر تَغَيَّر المعنى و سار النداء خبرًا[3].

وأنكر ما تجره نظرية العامل من تقدير عوامل محذوفة في مثل: أزيدا ضربته؟ مما لا يحتاج إليه الكلام، وأكثره منافاة للواقع تقدير عامل محذوف في(يا عبدَ الله) وتقديرهم إياه بـــ: (ادعو) يغير الكلام عن حقيقته، وتقدير: (أن) محذوف بعد ((الواو والفاء)) وما ينصب بعده الفعل في مثل: ما تأتينا فتحدثنا، يقدرون المعنى ما يكون منك إتيان فحديث و ليس هذا التقدير صحيحا؛ لأنّ المعنى المقصود أحد اثنين إمّا: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي أنّ الحديث لا يكون إلاّ مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث. والوجه الآخر: ما تأتينا محدثا؛ أي أنّك تأتي ولا تحدث، ومما لا ننكره من تقدير عوامل محذوفة تقديرهم

---

[1]- سورة البقرة: 219

[2]- سورة الشمس: 13

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، ص78،79

للجار والمجرور الواقع خبرا، أو صفة، أو حالا، أو محذوفا هو كائن أو مستقر أو كان أو استقر مما لا يحتاج إليه الكلام[1].

رأي ابن جني:

استقرّت فكرة العامل في أذهان العلماء القدماء، وشغلت أذهانهم وجُعلت موضع اهتمامهم، فعلى الرّغم من أنّ قسما منهم لم يقتنعوا به، إلاّ أنّهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جني واحد من هؤلاء الّذي رفض فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه، ولكنّه لم ينكر وجود عامل في اللّغة، حيث يرى ابن جني أنّ العامل هو المتكلّم، فهو الّذي يحدث الأثر على أواخر الكلمة في الجملة؛ الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلاّ لأمر تعليمي، فيقول: ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلاّ على اللّفظ بالضاد و الرّاء و الباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل[2]، وإنّما قال النّحويون:

<< عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الإسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لاشيء غيره وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ

[1] - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001، ص317

[2] - خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه و دوره في التحليل الغوي، ص67

اللّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ>>[1]، ومحصول قوله أنّ إسناد العمل إلى اللّفظ هو على سبيل المجاز بإعتبار ظاهرًا لكلّ متعلّم وينهج هذا النّهج ابن مضاء القرطبي[2].

رأي سيبويه:

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم في العربية وهي تجري على ثمانية مجار؛ على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذا المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنّما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب[3].

فالعامل كما يفهم من كلام سيبويه، هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، ويختلف باختلافها.

رأي محمد بن المستنير (قطرب):

يرى قطرب أنّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأنّ هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلُل هذه الحركات تعليلا صوتيا يقول: <<إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلو وصله بالسكون أيضا لكان يلزمها لإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلو وأمكنهم التحريك جعلو التحريك معاقبا للإسكان يتعدل

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 110/1

[2]- محمد خان، أصول النّحو العربي، ص125

[3]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص13

الكلام>>[1]، وبهذا القول نجد أنّ قطرب خرج على ما كان عليه غيره من النحاة، وبخاصة أستاذه سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عندما أثرا للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أنّ المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولهذا الرأي نجد أنّه مستمد جذوره من قول الخليل بن أحمد الفراهدي، حيث يقول:<< إنّ الفتحة و الكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى المتكلم به>>[2].

رأي السيوطي:

بنى السيوطي معظم أبواب النحو في كتبه على نظرية العامل، بحيث يرد ذكره في كل مسألة إلا ماشذ، ولكثرته لا يحتاج إلى تمثيل، ونكتفي بأمثلة قليلة منها قوله في تعليل قولهم:المبتدأ أصل المرفوعات، ووجهه مبدوء به في الكلام...وإنّه عامل معمول والفاعل معمول لا غير، وقوله متحدثا عن رافع المبتدأ أو الخبر؛ في رافع المبتدأ أو الخبر أقوال، فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنويا وهو الابتداء لأنّه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنّه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ومثّل تجريده من العوامل اللفظية،أي كونه معرى منها[3].

رأي الجرجاني:

قال الجرجاني في كتابه(العوامل من المائة) العوامل في النحو مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية و معنوية؛ فالعوامل اللفظية أكثر شيوعا في الكلام فكان لها اهتمامها والشيء المهتم يقدم وهي تعرف بالجنان، أي بالقلب وتتلفظ باللسان مثل: من، وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة. فإنّ من، وإلى عاملان لفظيان يعرفان

[1]- عبد الرحمان اسحاق أبو لقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، النفاس، بيروت، ط3، 1979، ص70

[2]- خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص67

[3]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص301

بالقلب ويتلفظان باللسان، وكذلك إنّ في قول إنَ زيدا قائم. فإنَ: عامل لفظي يعرف بالقلب ويتلفظ باللسان[1].

أما العوامل المعنوية وهي لا تتلفظ باللسان مثل: كعامل المبتدأ و الخبر؛ أعني التجريد من العوامل اللفظية فإنّ ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان، مثل: ضرب؛ أعنى التجريد عن الناصب و الجازم، فإنه معنوي، لأنّه بالجنان ولا يتلفظ باللسان[2].

فالعوامل اللفظية منها على ضربين هما:

- سماعية وقياسية؛ فالأولى هي ما سمعت من العرب ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، أما القياسية هي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها، كجر المضاف إليه مثل: غلام زيد، فإنّه قاعدة كلية مطردة يقاس عليها.

- والعوامل المعنوية وهي أمران: الأول: العامل في المبتدأ أو الخبر، والثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع[3].

أما موقف النحاة المحدثين من نظرية العامل هو كالتالي:

رأي أبو القاسم السهيلي:

من أهم ما شغل به النحاة تفسير ظاهرة الإعراب، وقد هداهم استقراؤهم إلى أن وضع الكلمة أو نظمها مع غيرها في الجملة له أثره في أن تكون على حالة معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنّها قد اكتسبت أثرا إعرابا خاصا، قد فصل النحاة أمر الكلمات و

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شر: خالد الأزهري الجرجاوي، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1119، ص84

[2]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شر: خالد الأزهري الجرجاوي، ص85

[3]- المرجع نفسه، ص 84، 85

أحوالها، كما فسروا أمر هذه الأدوات التي يكون وجودها علامة على ما يصحبها من أنواع الإعراب، وكانت لهم في هذا المجال أصول وقوانينهم[1].

ولم يختلف النحاة على أنَ المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم نفسه، فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنّهم اصطلحو على تسمية هذه الأدوات عوامل لأنّها هي التي أوجبت ذلك، وقصدا إلى التسهيل والتقريب على المبتدئين، وذلك واضح في كلام السهيلي فهو يصرح، بأنّ الرفع و النصب والخفض صفات تنشأ عن تحرك العضو إذا كان قد قال: إنّ الاعراب لا يكون إلا بعامل وبسبب، فإنّه لا يعنى نلك، فكان سببا لأن يستجيب له المتكلم، فهو لا يعدو أن يكون سببا، وليس علة مؤثرة بذاته[2].

رأي المهدي المخزومي:

قد سار المخزومي على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى، حيث جعل الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علما على شيء، وكان المخزومي من العامل كموقف أستاذه حيث يقول: والقول بأنّ الضمة علم الإسناد لا يستتير بحال العامل ولا يزعم وجوده، والواقع أنَ الضمة ليست أثر لعامل لفظي ولا معنوي وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية، ويصرح المخزومي بإلغاء نظرية العامل فيقول: <<هذا الكتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرءا مما علق بالنحو طوال عشرة قرون شوائب ليست طبيعته، ولا من منهجه فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تماما، وألغى معها ما استحدث من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي>>[3]، والملاحظ أنَ أغلب المحدثين الذين ثاروا على نظرية العامل النحوي جعلوها دليلا على تأثر النحاة بعلم الكلام الذي ساد آنذاك في البصرة، وهو افتراض لم يؤسس

[1] - محمد ابراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985، ص300

[2] - المرجع نفسه، ص300

[3] - المهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص67-76

على منهج يوثق هذا التأثير بالمنطق وعلم الكلام توثيقا علميا صحيحا، ويعد موقف المخزومي وإبراهيم مصطفى في جوهره لا يعدوا أن يكون تجديدا للنظرية النحوية التقليدية، لا وضع نظرية جديدة متميزة بقواعدها وأسسها العلمية التي تعتمد عليها، وعلى الرغم ما ثار على هذه النظرية، فإنّه يعد تفسيرا لظاهرة الأعراب من النظريات البديلة، وإن نسبوا النحاة هذه الظاهرة إلى العامل، فإنّ القصد منه تعليميا[1].

رأي تمام حسان:

يرى أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعامل النحوي، لأنّ التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينهما على صورة أوفى وأفضل و أكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية،[2] ويؤكد تمام حسان رفضه لفكرة العمل النحوي التي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتى علقوا المعنى بالعلامة الإعرابية، وقد علموا أنّ العلامة لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص والمبنيات و الجملة ذات المحل، فلا يمكن نسبة المعنى إلى هذه العناصر، إلا من خلال المعاقبة في الموقع بافتراض أنّ كل عنصر من هذه العناصر يحتل موقعا لو احتله اسم صحيح الآخر لا يستحق أن يرفع بالعلامة أو ينصب أو يجر أو يجزم بحسب الموقع، فإذا كان حكم الصحيح الآخر الرفع قدرت الضمة على المقصور والمنقوص ونسب المبنى والجملة الفرعية إلى محل رفع وهلم جرا، وهذا تكون المعاقبة نصف قرينة الإعراب فلا يستعان بدلالة العلامة الإعرابية، فهل تصلح فكرة العامل النحوي في تفسير كل صورة؟[3]

---

[1]- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2008، ص196

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994، ص113

[3]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب 2000، ص34

وقد أخذ تمام حسان عن عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق، ورأى بأنّها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، و رأى تمام أنَ تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى تمام أنّه جاء لتوضيح قرينة واحدة[1].

والذي نراه أنّ تمام لم يكن مطمئنا لنظرية العامل لذا نادى بتضافر القرائن، ورأى أنّها تغنى عن القول بفكرة العمل والعامل، ومن الملاحظ أنّ تمام استعمل مصطلح الحيز حين تحدث عن عمل النواسخ وحروف الجر و الجزم، و قصد به حيز عمل العامل، وهذا مأخوذ من قوله عن كان وأخواتها وعرفنا أنّها تدخل على الجملة الاسمية، و يسمى المبتدأ اسمها والخبر خبرا لها، ولم يسم اسم كان فاعلا، لأنّ الفاعل إنَما هو محدث الحدث وليس في كان معنى الحدث[2].

رأي خليل عمايرة:

يرى الدكتور عمايرة أنّ الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية كبيرة، وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار، وحركته الرفع في الجملة التحويلية ذات معنى آخر، وهذا يكون في جملة التحذير والإغراء والاختصاص والاسم أو الفعل المنصوبين مع المعية، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محولا عن حركة الجر بعد كم الخبرية فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه النظرية إلا اعتماد البحث في المبنى والحركة الإعرابية، ولتبريرها وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلا له. ويرد على ابن يعيش وابن سراج والأشموني في قولهم في الإعراب: بأنّه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب[3].

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص231

[2]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص113

[3]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة- جدة، ط1، 1984، ص86

ويلخص عمايرة إلى أنَ الحركة الإعرابية ليست بأثر عامل، بل هي عبارة عن حركة اقتضاء لكلمة أو حرف جاء زيادة على الجملة التوليدية، كما في المبتدأ بعد" أنّ" والخبر بعد 'كان"، وقد جعل الدكتور عمايرة لكل جملة بؤرة، فالجملة الاسمية بؤرتها تتمثل في المبتدأ، أما الجملة الفعلية بؤرتها الفعل، ويجعل المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابية[1].

وأخيرا يمثل مصطلح الاقتضاء عند عمايرة مساويا لمصطلح العامل عند النحاة.

رأي إبراهيم أنيس:

لا نرى بأنّ مناقشة رأي إبراهيم الذي أورده في كتابه" من أسرار العربية" في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الإعرابية مدلول، لا تحتاج إلى مناقشة طويلة، يكفي أن ورود رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثيره بقطرب، وبأنّ العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضا، يقول إبراهيم أنيس<<لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات إلى بعضها ببعض>>، و يقول كذلك:

<<ويكفي البرهنة على أنّ لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فنرى أنّه يفهم معناة تمام الفهم مهما تعهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أي جره>>[2].

وخلاصة القول أنّ إبراهيم مصطفى يرفض القول، بأنّ الحركات الإعرابية تحدد المعاني في الأذهان، بل أنّ هذه الحركات يحتاج لها لوصل الكلمات إلى بعضها البعض.

[1]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة- جدة، ط1، 1984، ص86

[2]- ابراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجو المصرية، ط6، 1978، ص225

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما سبق نلخص في ختام هذا البحث أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتي نجملها في القضايا الآتية:

- ❖ الاشتغال أسلوب تعبيري يتوسط فيه الفعل بين الاسم و ضميره، وهو أسلوب يستخدم لإظهار معنى لم يكن ليظهر لو لم تستخدمه.
- ❖ وللاشتغال أركان تتمثل في: مشغول عنه، مشغول به، مشغول، ولكل ركن من هذه الأركان له شروط لابد أن تتوفر فيه، حيث تتراوح الحركات الإعرابية للاسم المشغول عنه بين وجوب النصب ورجحانه ووجوب الرفع ورجحانه وإستواء الرفع والنصب، وقد قمنا من خلال هذا البحث ببيان ذلك، وتطرقنا في الحديث عن ذلك بالتفصيل.
- ❖ لقد اختلف النحاة في إعراب الاسم المشغول عنه، فهناك من جعله مرفوع باعتباره مبتدأ وهناك من جعله منصوب يعرب فعلا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.
- ❖ كما أنّ هذا البحث يعالج نظرية العامل التي تعد عنصرا فعالا في باب الاشتغال، إلا أنّ هذه النظرة سرعان ما لقيت ثورة ضد العامل النحوي، فهناك من رفض فكرة العامل وهناك من أيدها، فكان ابن مضاء من النحاة القدامى الأوائل الذين نادوا بإلغاء نظرية العامل ويظهر ذلك في كتابة" الرّد على النحاة"، وقد تأثر برأي ابن جني في قوله في العامل بأنّه المتكلم نفسه لاشي غيره، أمّا من العلماء المحدثين الذين ساندوا هذا الرأي إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي وغيرهم الذي يدعوا هذا الأخير إلى إلغاء نظرية العامل وإعادة تبويب موضوعات النحو على أساس المعاني.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص

1. ابراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجو المصرية، ط6، 1978.
2. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة ، ط2، 1992.
3. ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب.
4. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، 1119.
5. ابن منظور، لسان العرب، تح: د. خالد رشيد القاضي، دار الصبح، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج7.
6. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
7. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990.
8. أبو الحسن الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج2.
9. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2006، ج1.
10. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1.
11. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، كنوز اشبيلية، ط1، 2005، ج6.
12. أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

13. أبي البقاء العبكري، كتاب التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، 1976.
14. أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج5.
15. أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب وآخرون، 1986، ج1.
16. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008، ج 2.
17. أميل بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
18. أمين علي السّيد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1994، ج1.
19. بطرس البستاني، مفتاح المصباح في الصرف والنحو في المدارس، بيروت، 1855.
20. بهاء الدين بوخرود، المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
21. تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب 2000.
22. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994.
23. خالد بن عبد الله الأزهري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك للأنصاري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
24. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001.
25. خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه و دوره في التحليل اللغوي.
26. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.

27. رضي الدين الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، بنغازي، ط2، 1995، ج1.
28. زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي، شرح ألفية ابن مالك، تح: د. عبد الله بن علي السلال، مكتبة الرشد، ط1، 2008، ج1.
29. شعبان عوض محمد العبيدي، النّحو العربي و مناهج التأليف و التحليل.
30. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1119.
31. شوقي ضيف، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.
32. عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة، ط2، 2013.
33. عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة المتجددة اللغوية، دار المعارف، مصر، ط3.
34. عبد الرحمان اسحاق أبو لقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، النفاس، بيروت، ط3، 1979.
35. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط5 ،2001.
36. عبد العزيز محمد فاخر، توضيح النحو شرح ابن عقيل، وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق، مطبعة السعادة، ج1.
37. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة في أصول علم العربية، شر: خالد الأزهري الجرجاوي، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1119.
38. عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، جدة، ط7، 1980.
39. عبد علي حسين صالح النحو العربي منهج في التعلم الذاتي، دار الفكر، ط2، 2009.
40. شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف و التحليل، دار طلاس، دمشق، سورية، 1989.
41. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2008.

42. علي المزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تح:عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
43. محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985.
44. محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو و الصرف، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط2، 1997.
45. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، 1119.
46. محمد القاسم أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993.
47. محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
48. محمد خليفة الدناع، التطبيقات النحوية شواهد ابن عقيل في ضوء شرح الجرجاني و العدوي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1997، ج1.
49. محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسّر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، دار الطلائع، 1998.
50. محمود بن سليمان ياقوت، النحو العربي، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1994.
51. المهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
52. نشوان بن سعيد الحميري اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1، 1999، ج2.
53. هادي نهر، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، ج1.

54. يحي بن يزيد أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، ج1، ج2.

المجلات:

55. حفظي حافظ أشتيه،'أسلوب الاشتغال في النحو العربي 'نقد وبناء "، المجلة الأردنية، م. ج8، ع1، 2012.

56. عباس علي الأوسي، أسلوب الاشتغال في العربية، مجلة أبحاث ميسان، م.ج9، ع7، 2012.

الرسائل الجامعية:

57. عمر لحرش، الدّرس النّحوي عند المهدي المخزومي بين التقليد و التجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات، ورقلة، 2012، 2013.

58. فضل صالح، أسلوب الاشتغال و وظيفته في أداء المعنى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية.

فهرس

الموضوعات

مقدمة.....أ-ج
الفصل الأول: الاشتغال ونظرية العامل.....06-22
- مفهوم الاشتغال.....06-15
- تعريف الاشتغال.....06-07
- لغة.....06
- اصطلاحا.....07
- أركان الاشتغال وشروط كل ركن.....08
- حكم الاسم المشتغل عنه.....09
- الرابط بين العامل والاسم المشتغل عنه.....14
- الحالات الإعرابية.....15-22
- إعراب الاسم المشغول عنه.....15
- اشتغال العامل عن المعمول.....15
- أنواع العوامل.....16
- رأى بعض النحويين في باب الاشتغال.....19
الفصل الثاني: الاشتغال في ضوء نظرية العامل عند ابن مضاء.....24-41
- ابن مضاء القرطبي.....24-26
- التعريف بابن مضاء القرطبي.....24
- مؤلفاته ومنهجه.....25-26
- دراسة كتاب ابن مضاء.....26-41
- رأي النحاة في إعراب الاسم المشتغل عنه.....26
- موقف العلماء من نظرية العامل.....30
الخاتمة.....43
قائمة المصادر والمراجع.....45-49
فهرس.....51